14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
Email:14october@14october.com
www.14october.com

إشراف / بشير الحزمي

النمو السكاني يهدد الدول الأفقر بالعالم

نيويورك / متابعات:

ذكر تقرير للأمم المتحدة أن عدد سكان أفقر 49 دولة في العالم سيتضاعف بحلول 2025، وهو ما يعني ضرورة توفير 16 مليون وظيفة جديدة سنويا لمنع ارتفاع معدلات البطالة في هذه الدول وتفجر الاضطرابات الاجتماعية وموجات الهجرة غير الشرعية.

وحذر التقرير الذي أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ()أونكتاد)، من أن الدول الأفقر في العالم تحتاج إلى حوالي 95 مليون وظيفة خلال السنوات المتبقية من العقد الحالي إلى جانب 160 مليون وظيفة في العقد التالي لمواجهة التحدي الديمغرافي.

وكان إجمالي عدد سكان الدول الأقل تطورا في العالم 858 مليون نسمة في 2011، ومن المتوقع أن يبلغ العدد 1.7 مليار نسمة بحلول 2050، حيث سيكون النصيب الأكبر من الزيادة في أفريقيا بحسب التقرير.

ووفقا للتقرير فإنه بحلول 2050 سيكون شاب من بين كل أربعة شباب في العالم يعيش في الدول الأقل تقدما، وسيصل عدد الشباب في هذه الدول -أي الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما- إلى 300 مليون شاب خلال هذه الفترة مقابل 168 مليون شاب عام 2010.

وذكر التقرير أن نسبة مهمة من السكان المحسوبين ضمن الفئة العاملة يشتغلون في وظائف لا توفر لهم مستوى كريما من العيش، وأوضح أن 41 % من العاملين بتلك الدول خلال عام 2010 كانوا يتقاضون أقل من 1.25 دولار يوميا.

ورصد التقرير عدم تحول النمو القوي للاقتصاد في الدول الأقل تطورا خلال الفترة بين 2000 و 2008 إلى نمو في الوظائف.

وقال المتحدث باسم أونكتاد موسيه ديليغن في مؤتمر صحفي بنيويورك إنه خلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين كان متوسط معدل نمو اقتصادات الدول الأقل تطورا في العالم في حدود 7.5 % في حين كان معدل نمو الوظائف أقل من 3% سنويا.

وبالإضافة إلى النمو السريع للسكان يبرز عامل آخر مهم في تنامي نسب البطالة، وهو معدل التحضر السريع في هذه الدول، وهو ما يعني زيادة أعداد الشباب الباحثين عن فرص عمل في مناطق الحضر وترك العمل في الزراعة وهو القطاع الذي ما زال يمثل المصدر الأكبر للوظائف في هذه الدول.

وأوصى التقرير حكومات الدول الأقل تطورا -منها 34 في أفريقيا- بزيادة الاستثمار في مشروعات البنية التحتية والأشغال العامة وزيادة الإنفاق على التعليم والتدريب، كما دعا المجتمع الدولي إلى دعم إنشاء المشروعات التي يقيمها الشباب ومساندتها.

في استطلاع مع عدد من الوزراء وقيادات العمل السكاني

السيطرة على النمو السكاني المتصاعد قضية مهمة والجميع يتحمل مسؤولية في هذا الجانب

عقد الاسبوع الماضي بالعاصمة صنعاء لقاء تشاوري للقيادات والجهات ذات العلاقة بالعمل السكاني نظمته الامانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان تحت شعار (العمل السكاني .. الواقع والتحديات المستقبلية)..

وعلى هامش اللقاء، صحيفة (14أكتوبر) التقت بعدد من الوزراء وقيادات العمل السكاني من الجهات ذات العلاقة واستمعت الى آرائهم حول التحديات السكانية وسبل مواجهتها ودور الشركاء في ذلك .. فإلى التفاصيل :

استطلاع وتصوير / بشير الحزمي

حُمد : استشرافنا للمستقبل بالتركيز على المشاريع الصغيرة والتوعية بالقضايا السكانية

الإرياني: مطلوب اهتمام كبير بقضية الانفجار السكاني والنمو الاقتصادي الضعيف

شرف : على الحكومة أن تضع معالجات حقيقية لقضايا السكان والمياه والبطالة

اليزيدي: اليمن تعاني من زيادة سكانية مفرطة يجب ألا تستمر

بداية تحدثت الدكتورة أمة الرزاق علي حُمد وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل قائلة: سعيدة بحضوري هذا اللقاء التشاوري للقيادات والجهات ذات العلاقة بالعمل السكاني من خلال عضويتنا في المجلس الوطني للسكان الذي يرأسه دولة رئيس الوزراء وما استمعنا اليه من تقارير محبطة الى حد كبير رغم الجهود التي بذلت منذ سنوات طويلة والمجلس الوطني للسكان موجود في اطار معالجة القضايا السكانية غير أننا لم نحقق ما نريده . فالمشكلة ليست البرامج والأنشطة التى ينفذها المجلس الوطني للسكان فهي كثيرة ورائعة وجيدة ولكن المشكلة الاساسية هي في الانفجار السكاني الذي لم نستطع ولم نتمكن حتى الآن في اليمن من ضبطه. وهو الذي تترتب عليه كل القضايا والمشكلات السكانية بعد ذلك .فالأعداد الكبيرة المتزايدة والفئة العمرية الكبيرة هي فئة الشباب والفتية الصغار وهؤلاء يريدون تعليماً وصحة ومواقع للعمل فيما بعد وهي مشكلة متراكمة وتلقي بظلالها على كل الأطراف .

وأضافت بالقول : لا شك ان أي مشكلة مرتبطة بالانفجار السكاني تؤدي الى مشكلة الفقر لدى الاسر وغالبا ما تكون هنالك اسر فقيرة وأعداد الابناء فيها كثير . وأيضا يترتب عليها عدم حصولهم على التعليم الجيد وبالتالي يضافون الى البطالة وهؤلاء يحتاجون الى برامج كبيرة للتأهيل وإعادة التأهيل ليحصلوا على فرص عمل وهي اصلا بسبب الظروف التي نمر بها الآن تضاءلت بشكل كبير جدا ولم يعد أمامنا إلا ان نفكر برؤى وحلول جديدة .

وقالت : استشرافنا للمستقبل بان نركز على المشاريع الصغيرة وان تكون هناك برامج توعية بأهمية الالتفات الى القضايا السكانية . فالقضية السكانية لا ينبغي ان تفهم عند كثير من الناس انها مجرد تنظيم للاسرة فالقضية السكانية تحتاج الى الصحة والتعليم والتوعية والتأهيل الديني وأشياء كثيرة مرتبطة بها ، آملة ان تتكاتف كل الجهود مع المجلس الوطني للسكان . متطلعة إلى أن يقوم المانحون بدور كبير في دعم البرامج والأنشطة السكانية حتى تستطيع الجهات المعنية تحقيق ولو جزء من برامجها والتي هي برامج طموحة لكن يقف امامها كتحد كبير دائما العائق المالي الى جانب العائق الفني .

مطلوب اهتمام كبير

من جانبه يقول معمر الارياني وزير الشباب والرياضة: اليوم بدأنا نعيد الاهتمام لقضية السكان من خلال هذا الحضور الحكومي الكبير في اللقاء التشاوري واعتقد انه لابد أن يكون هناك اهتمام كبير بهذه القضية خصوصا ان هناك انفجاراً سكانياً ومعدل النمو الاقتصادي ضعيف وبالتالي ستكون هناك نتائج وعواقب وخيمة خلال السنوات القامة . ولذلك لابد من الآن من المعالجة ولابد من التشبيك بين مختلف الشركاء وان يبدأ العمل في المعالجات .

وأضاف بالقول : وزارة الشباب والرياضة هي من الوزارات المعنية في هذا الموضوع ويفترض ان نعد خطة مشتركة تحدد فيها ادوار الوزارات والجهات المعنية وكل جهة تقوم بدورها في هذا الموضوع .. مؤكدا أن وزارة الشباب لن تألو جهدا في القيام بمسئولياتها الوطنية تجاه هذه القضية .

هم كبير

من جهته قال المهندس هشام شرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي: موضوع السكان هم كبير يأكل كل مواردنا و مهما زدنا من اعتمادات بسيطة لا نستطيع الايفاء بمتطلبات الناس . وعلى أي حكومة أكانت حكومة ائتلاف او توافق او حتى حكومات اقاليم او غير ذلك أن تضع القضية السكانية على رأس الاولويات .

وأضاف بقوله : ارى انه عندما توضع الحكومة الخطة القادمة لابد ان توضع معالجات حقيقية لثلاث قضايا مهمة وهي السكان والمياه والبطالة. وإذا استطعنا ان نوافق بين موازنة تعطي الاهمية لهذه المجالات الثلاثة وطلبنا من المانحين دعم هذه الجوانب واعتقد خلال خمس سنوات قادمة يمكن أن تشهد اليمن مؤشرات بشرية واجتماعية ومالية طيبة وبعدها نأتي للجوانب الاخرى .

وقال: اذا لم نعالج الجانب السكاني فان أول شيء سيكون عندنا في كل سنة هو أعداد كبيرة من الناس والموارد لا تسمح بتمويل احتياجاتهم وهنا بيت القصيد لذا علينا اولا ان نعالج المشكلة السكانية ولو اضطررنا إلى أن نظل سنتين نركز على هذه القضية ونخرج بالميكرفونات الى الشوارع و المساجد والمدارس ونتناولها من خلال التلفزيون والراديو وفي كل مكان لنحث الناس على تنظيم الاسرة ، داعيا الى التخلي عن المماحكات السياسية والتركيز على موضوع السكان والماء .لأنهما مشكلة كبيرة تواجه اليمن .

زيادة مفرطة

بدوره يقول علي اليزيدي وزير الادارة المحلية : اليمن تعاني من الزيادة السكانية المفرطة ونحن في اليمن نعتبر من اوائل الدول التي لا تخطط بشكل سليم للجوانب السكانية لذلك الكثير من الصحة والسكان: القضية السكانية وموضوع السكان موضوع قديم وجديد وسيظل حديث المستقبل . فلا يمكن لأي بلد أن يستقر دون ايجاد توازن بين التنمية والسكان ، فعندما نفكر بهندسة السكان وبتنظيم الاسرة فأننا نفكر بالمستقبل . لان حصة الفرد الواحد في اليمن من المياه 120 لتراً مكعباً سنويا وربما اقل وهو يعتبر من افقر الحصص على مستوى المنطقة بل وعلى مستوى العالم ، وهكذا عندما نناقش مسألة السكان علينا ان نتوقع بعد عشر سنوات مثلا كم سنحتاج الى فصول دراسية والى كراسي في المدارس والى مقاعد الصحة والسكان فقد قال : التحديات السكانية هي المشكلة الاولى في اليمن ولو أن الدولة وضعتها في المقام الاول قبل الدفاع والأمن والخارجية وقبل كل شيء يمكن لليمن أن تنجح . لأنه ليس من الممكن زيادة عدد السكان بنسبة كبيرة واقل نسبة نحتاجها 10 % للنمو الاقتصادي لنحافظ على نفس المستوى الذي نحن فيه الآن. فإذا كان مستوانا الاقتصادي يرتفع 3 – 4 – 5 وأحيانا يكون صفراً بمعنى انه يجب أن نضع حلولاً عن طريق تنظيم الاسرة والحد من النمو السكانى وتوعية الناس . فالرجل الذي يعتقد انه يخدم الدين عندما يتحدث عن النمو السكاني ويقول إن تنظيم الاسرة حرام فان هذا يضر الاسلام. لان اسرائيل عدد السكان فيها 4 – 5 ملايين وهي اقوى من كل الدول الاسلامية فهل يقبل العقل هذا الامر ولذلك لابد ان ننظر الى أن النمو السكاني هو المشكلة الاساسية في الدول العربية وان الذين يفهمون الاسلام بشكل خاطئ هم من يسيئون للإسلام. وعلينا أن نفهم ان الاسلام القوي هو الذي يكون فيه المؤمن قويا والمؤمن القوي هو الذي يستطيع ان يتعلم وينتج ويعمل لبلده الكثير ولذلك لابد ان تتحمل الحكومة مسئولياتها في توعية الناس وان المسئول عن كل اسرة يجب ان يتحمل مسئولياته ولابد ان نوعي بهذا الموضوع وفي الوقت نفسه نوفر وسائل تنظيم الاسرة الى كل المناطق النائية والمناطق الفقيرة بحيث نتيح للناس وخاصة الفقراء الحصول عليها واستخدامها وبالتالي يكون هناك وعي وتتوفر الخدمة .

وقال : ينبغي ان ننظر لوسائل تنظيم الاسرة نظرة ايجابية وان نستعملها بشكل سليم وهي جزء من حل مشاكلنا في اليمن ولذلك لابد ان يكون هناك حملة لتعزيز الوعي بها وفي نفس الوقت توفيرها .فالمشكلة السكانية كبيرة جدا ويجب ان يساهم الجميع في توعية الناس والمساهمة في حلها .

■ علي اليزيدي

■ هشام شرف

■ معمر الارياني

■ احمد مكي

■ احمد الحداد

■ امه الرزاق حمد

■ عبدالباري دغيش

■ أسماء الشرعي

نمو متزايد

وتقول الدكتورة اسماء الشرعي رئيسة التحالف الوطني للأمومة المأمونة : من الواضح كما علمنا أن النمو السكاني في اليمن في تزايد ولكن هناك معلومات أن النمو قد قل قليلا ولكن المشكلات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية يجب ان تتواءم مع هذا النمو المتزايد لتلبية احتياجات الشباب والأمهات وكبار السن في كل خدمات المجتمع حتى لا تتأزم الامور فوق ما هي متأزمة .

وأضافت بالقول : نحن في التحالف الوطني للأمومة المأمونة دائما ندعو الى الاهتمام بصحة الاسرة وصحة الام وصحة الطفل حديث الرضاعة . فصحة الام لا تتم إلا من خلال تنظيم الحمل والتباعد بين الولادات من اجل صحتها وصحة الاسرة بحيث تكون الاسرة قادرة على تربية الابناء وتوفير العيش المناسب لهم وكذلك الدولة تستطيع ان توفر لهم المدارس والوظائف . فكلما كانت الاسرة منظمة وصحيحة تكون المخرجات طيبة للمجتمع وللدولة بشكل عام .

مشكلة كبيرة

وختاما يقول الدكتور احمد الحداد المدير التنفيذي لمركز التدريب والدراسات السكانية بجامعة صنعاء : لو أن هناك نية وإخلاصاً لدى جميع الشركاء وخاصة المسئولين في الجهات التنفيذية لعملنا شيئاً لمواجهة المشكلة السكانية وهو أمر ممكن تحقيقه . لكن اذا كان في الواقع كل واحد يعتمد على الآخر او كل واحد يعتبر ان المشكلة هي مشكلة الآخر فلن نحل مشاكلنا .

وأضاف بالقول : المشكلة السكانية اصبحت مشكلة كبيرة جدا وكل شيء لا يكفي لمواجهتها فالمدارس لم تعد تكفي للطلاب والمراكز الصحية لا تكفي وفرص العمل غير متوفرة ووزارة الصحة العامة والسكان يفترض ان تعمل برنامجا ووزارة التربية والتعليم تعمل برنامجاً ووزارة الشباب والرياضة تعمل برنامجاً وكل وزارة من الوزارات المعنية عليها أن تعمل برامج سكانية بالفعل لمواجهة المشاكل السكانية وتدخل فيها من منظور علمي صحيح لمواجهة الخطورة لكن اذا كل واحد يعتمد على الآخر فإننا وللأسف الشديد لن نتمكن من مواجهة المشكلة السكانية والتغلب عليها .معربا عن أسفه بأن أصبح الكل يعتمد أساسا على ما يقوم به صندوق الامم المتحدة للسكان .

وقال : البرامج الوطنية للأسف الشديد ضعيفة جدا لدى كل الجهات ذات العلاقة وعليه اعتقد ان مواجهة العمل السكاني لا يمكن ان تتم بشكل جيد ومنظم إلا اذا تعاونت كل الجهات ذات العلاقة وطرحت برامج جادة لمناقشتها واشتغلت عليها بأمانة وصدق لمواجهة المشكلة السكانية.

العوامل تدخل في هذه النسبة او زيادة السكان ولابد ان يكون هناك وعي في هذه الامور لأنه وحتى في مجال التطوير والتنمية يكون هذا النمو السكاني معيقاً للتطوير لأنه كلما عملنا شيئاً تلتهمه الزيادة السكانية .

وأضاف بقوله : الزيادة السكانية تحتاج الى كل جوانب الحياة فهي تحتاج الى غذاء والى تعليم والى صحة وبنى تحتية وغيرها ، لذلك الكثير من الجهات تشترك فيها بما فيها الاسرة وبالتالي لابد أن يكون لدى الاسرة الوعي الكافي حول هذا الجانب ، فأنت كشاب تنظر الى المستقبل بأن يكون لك اسرة وبيت اذا لابد أن تخطط من الآن .. وبالتالي تقرر كم من الابناء ينبغي ان تنجب بالشكل الذي تستطيع من خلاله ان تربيهم وان تعلمهم وترعاهم رعاية صحيحة فليس الغرض من الانجاب فقط مجرد الانجاب فهذا الامر تدخل فيه الكثير من الجهات سواء كانت على المستوى الوطني كالصحة والسكان والتربية وكل الجهات لها علاقة بهذا الامر ، مشيدا بدور الامم المتحدة التي تساهم في هذه الجوانب سواء كان من خلال التوعية او من خلال الدعم للأمومة والطفولة . . وقال : وضعنا يجب ألا يستمر هكذا لان الكل يشعر كم من الاطفال في مجتمعنا يعانون من سوء تغذية وعدم توفر الرعاية الصحية الكافية لهم وأيضا التعليم وغيرها .

وأضاف بقوله : على الدولة وكل منظمات المجتمع أن تتحمل مسئوليتها في مواجهة هذه المشكلة . بالإضافة الى دور وسائل الاعلام الرسمية في توعية الأسرة وتوعية الآباء والأمهات بكيفية تنظيم الاسرة بحيث يكون هناك حد معقول للإنجاب .

حديث المستقبل

ويقول الدكتور عبدالباري دغيش عضو مجلس النواب عضو لجنة في الجامعات والى معدات على مستوى تجهيز المختبرات والمعامل في المدارس والجامعات والى اسرة في المستشفيات وكم عدد المدرسين والأطباء والممرضين والقابلات الذين سنحتاجهم في المستقبل . وغيرها من الامور الاخرى المتعلقة بالبنى التحتية التي يجب ان تترافق مع النمو السكاني .

وأضاف بقوله :نحن في مجلس النواب وفي لجنة الصحة العامة والسكان وقفنا امام هذا الموضوع مطولا بالتعاون مع المجلس الوطني للسكان ووزارة الصحة خلال السنوات الماضية . وللأسف الشديد كان في السابق ينظر الى موضوع السكان وكأنها مسألة ترفية ولم يتم الاهتمام بها وعلى العكس كانت قد طرحت في فترة من الفترات كواحدة من الاولويات العشر .فالقضية السكانية ومسألة السيطرة على النمو السكاني المتصاعد قضية مهمة ويمكن ان لم يتم معالجتها أن تشكل عائقاً امام التنمية خلال المستقبل ونحن محتاجون بالفعل الى النظر للمستقبل .. كيف لنا ان نوفر فرص العمل وان نوفر مقاعد الدراسة للطلاب وكيف نوفر الخدمات الصحية وكيف لنا ان ننظم اسرنا . وتنظيم الاسرة امر في غاية الاهمية . وقال : للأسف الشديد ان العالم الآن انتقل للقياس وللوزن بالناتو جرام ونحن ما يزال البعض عندنا يقيس ويزن بالرطل وفي احسن الحالات بالأوقية وهذا الامر يجب ان نتجاوزه ونعمل على التعاطي مع كل مشاكلنا بعلمية دون اتاحة الفرصة للاحتمالات التي يمكن ان تكون كارثية وتهدد مجتمعنا . وفي الاخير نحن محتاجون الى كيف وليس الى كم حتى لا نكون في الاخير غثاء كغثاء السيل .

تنظيم الأسرة

أما الدكتور احمد محمد مكي عضو مجلس الشورى مقرر لجنة